

مساهمة القضاء الدستوري الجزائري في تحقيق الأمن القانوني

The contribution of the Algerian constitutional security law

نوال لصلح *

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

n.lasledj@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/02 تاريخ القبول: 2024/10/24

● الملخص:

أصبح الأمن القانوني اليوم هاجسا تسعى الدول الديمقراطية لتحقيقه ، بواسطة مختلف الآليات والأدوات، من أجل استرجاع الثقة في مؤسسات الدولة وهو ما جسده المؤسس الدستوري الجزائري عبر التعديل الدستوري لسنة 2020، بموجب نص المادة 34 منه، وضمانا لتحقيقه أسس محكمة دستورية مهمتها التوفيق بين المحافظة على احترام الدستور عن طريق الرقابة على دستورية القوانين ، وبين حق الأفراد في التمتع بقدر كاف من الاستقرار والثبات لمراكزهم القانونية وحقوقهم المكتسبة .

كلمات مفتاحية: الأمن القانوني ، القضاء الدستوري، المراكز القانونية ، سمو الدستور .

Abstract:

The security law it became today a necessity that countries seeking to achieve through different means and mechanisms ,this is what the Algerian constitutional amendment of 2020 in accordance with the text of article 34 of there ,for ensure the fulfillment of the foundations of the constitutional court ,its mission is to reconcile maintaining between the respect for the constitutional by monitoring constitutionality of laws ,and the rights of individuals to enjoy sufficient stability of their legal positions and acquired rights.

Keywords: legal security, constitutional judiciary, legal centers , The supremacy of the constitution.

● مقدمة:

تعتبر الرقابة على دستورية القوانين من أهم الآليات الضرورية لبناء دولة القانون وضمان جودة ومعيارية القانون واستقراره قبل صدوره بسبب التغييرات أو التعديلات المفاجئة التي تهدد مراكز وحقوق الأفراد المكتسبة، لأن القاعدة القانونية مهما كانت شاملة ووافية فهي تحتاج إلى تغيير لتواكب تطورات المجتمع وتغييراته، وهو ما يدفع بالدولة إلى مواكبة هذا التغيير عن طريق إيجاد نصوص قانونية ملائمة الأمر الذي يشكل عملية معقدة ومتشابكة تحتاج إلى توازن وثبات نسبي للعلاقات بهدف إشاعة الأمن القانوني .

فمصلحة الفرد أو المجتمع لا تكمن في سن القوانين والنصوص التنظيمية وفرضها بالقوة وتوقيع الجزاء على كل من يخالفها ، بل تكمن في توفير الأمان والاطمئنان للأفراد في تصرفاتهم ومعاملاتهم القانونية ، لذلك بات الأمن القانوني اليوم هاجسا تسعى إلى تحقيقه كل الدول الديمقراطية بمختلف الوسائل والآليات ، لأن ترسيخ الثقة في مؤسسات الدولة يمر عبر توطيد الأمن القانوني، وهو الاتجاه الذي سار عليه المؤسس الدستوري الجزائري بموجب التعديل الدستوري 2020 بنص المادة 34 منه.¹

وضمائنا لتحقيق هذا المبدأ بادر المؤسس الدستوري الجزائري إلى تأسيس محكمة دستورية مهمتها محاولة الوصول إلى تحقيق التوازن بين اعتبارين، الاعتبار الأول يتمثل في التصدي للنصوص القانونية المخالفة للدستور، والاعتبار الثاني هو حق الأفراد في التمتع بقدر كاف من الاستقرار والثبات لمراكزهم القانونية، والمحافظة على حقوقهم المكتسبة، مما يعني الوصول إلى المواءمة بين قابلية القانون للتغيير والتطور وحق الأفراد في ضمان مراكزهم القانونية ، فما هي الآليات المتاحة للقضاء الدستوري لتحقيق الأمن القانوني؟

للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا موضوع بحثنا إلى قسمين:

أولا : مفهوم الأمن القانوني

ثانيا : اعتبارات الأمن القانوني في القضاء الدستوري الجزائري

1. مفهوم الأمن القانوني:

إنّ مبدأ الأمن في حد ذاته مبدأ قديم، ولكنه تطور بفضل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من مجرد كونه عملية ضبط إلى كونه أساس لدولة القانون، وأصبح يطلق عليه بالأمن القانوني وهو مبدأ ترسخ على يد القضاء وتحديداً في ألمانيا منذ عام 1961، أي

¹ - المادة 34 من المرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020 ، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 ، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية عدد 82، صادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020 .

اعترف به الاجتهاد القضائي بصفة أولية ، ثم ارتقى إلى مصاف المبادئ الدستورية عن طريق ترسيخه دستوريا في العديد من الأنظمة القانونية لذلك أصبح محل اهتمام ، وتركزت حوله مجموعة من المفاهيم والأفكار ، وتفرعت عنه مجموعة من المبادئ أو الأسس التي يقوم عليها.

1.1 تعريف الأمن القانوني

يواجه مبدأ الأمن القانوني تضاربا كبيرا في تعريفه، نظرا لكونه فكرة فضفاضة وضبابية يصعب حصرها وتحديدتها، نظرا لسعة وتعدد مجالاتها ومظاهرها واختلافها من بيئة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى وهو ما أثر على وجود تعريف جامع وشامل لهذا المصطلح.

1.1.1 التعريف اللغوي

مصطلح الأمن القانوني مصطلح مركب من مفردتين هما : الأمن والقانون، فالأمن لغة يعني: الأمان: والأمانة بمعنى. وَقَدْ أَمِنْتُ فَأَنَا أَمِنٌ، وَأَمِنْتُ غَيْرِي مِنَ الْأَمْنِ وَالْأَمَانِ. وَالْأَمْنُ: ضِدُّ الْخَوْفِ. وَالْأَمَانَةُ: ضِدُّ الْحَيَانَةِ. وَالْإِيمَانُ: ضِدُّ الْكُفْرِ. وَالْإِيمَانُ: بِمَعْنَى التَّصَدِيقِ، ضِدُّهُ التَّكْذِيبُ. يُقَالُ: آمَنَ بِه قَوْمٌ وَكَذَّبَ بِه قَوْمٌ، فَأَمَّا آمِنْتُهُ الْمُتَعَدِّي فَهُوَ ضِدُّ أَخْفَتُهُ. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: وَأَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ. ابْنُ سِيدَه: الْأَمْنُ نَقِيضُ الْخَوْفِ، أَمِنْ فُلَانٌ يَأْمُنُ أَمْنًا وَأَمْنًا; حَكَى هَذِهِ الرَّجَالُ، وَأَمَنَةً وَأَمَانًا فَهُوَ أَمِنٌ. وَالْأَمْنَةُ: الْأَمْنُ; وَمِنْهُ: أَمَنَةً نَعَاسًا (وَإِذْ يَغْشَاكُمْ النُّعَاسُ أَمَنَةً مِنْهُ)².

كما وردت كلمة الأمن وما يشتق منها من معانٍ في القرآن الكريم في عدة مواضع، حيث جاء ذكر الأمن الذي يعني السلامة والاطمئنان النفسي وانتفاء الخوف على حياة الإنسان أو على ما تقوم به حياته من مصالح وأهداف وأسباب ووسائل، أي ما يشمل أمن الإنسان الفرد وأمن المجتمع، كما في قوله تعالى (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا)³، وفي قوله تعالى (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ)⁴.

أما كلمة القانوني : فهي تعني كلمة " قانون " وقد ورد في قاموس المحيط بمعنى مقياس كل شيء وطريقه⁵، وقال الجوهري في الصحاح : القوانين الأصول الواحد قانون وليس يعربي⁶.

² - أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري، لسان العرب ، المجلد الثالث عشر، دار صار بيروت ، دون تاريخ نشر، ص 21 ، الموقع الالكتروني : <https://waqfeya.net> ، تاريخ الاطلاع 2020-02-10 ، الساعة 09:10.

³ - سورة إبراهيم ، الآية : 53 .

⁴ - سورة قريش ، الآية : 03 ، 04 .

⁵ - مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، القاموس المحيط، دار الحديث ، القاهرة ، 2008 ، ص 1279.

⁶ - إسماعيل بن حماد الجوهري ، تاج اللغة وصحاح العربية ، الطبعة الثانية، الجزء السادس (باب النون / فصل القاف) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، دون تاريخ طبع، ص 2185.

وكلمة قانون معربة يرجع أصلها إلى اللغة اليونانية ، فهي مأخوذة من الكلمى اليونانية Kanun، وتعني العصا المستقيمة ، أي النظام أو المبدأ أو الاستقامة في القواعد القانونية .

2.1.1 التعريف الاصطلاحي

هناك محاولات فقهية لتعريف هذا المبدأ كل من زاويته الخاصة ، فهناك من ربطه بفكرة الثقة المشروعة، وهناك من يعرفه على أساس مكوناته اللغوية واللفظية انطلاقا من الفكرة الأساسية وهي الأمان أين يشعر الأفراد بالحماية من المخاطر الناتجة عن عدم استقرار القواعد القانونية وإمكانية تعديلها أو إلغائها بشكل غير متوقع.

كذلك هناك من عرفه على أنه " وجود نوع من الثبات النسبي للعلاقات القانونية، واستقرار المراكز القانونية لغرض إشاعة الأمن والطمأنينة بين أطراف العلاقات القانونية سواء أكانت أشخاص قانونية خاصة أم عامة ، حيث تستطيع هذه الأطراف ترتيب أوضاعها وفقا للقواعد القانونية القائمة وقت مباشرتها لأعمالها دون أن تتعرض لمفاجآت أو أعمال لم تكن في الحسبان ، صادرة عن إحدى سلطات الدولة الثلاث ويكون من شأنها زعزعة ركن الاستقرار والثقة والاطمئنان بالدولة وقوانينها " ⁷ .

ورجح الفقه هذا التعريف الأخير لكون الأمن القانوني فكرة مركبة من مجموعة من المبادئ القانونية الواجب توافرها لخلق الاستقرار النسبي للنصوص القانونية مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة، من أجل الوصول إلى تحقيق التوازن بين أمن القانون وأمن الفرد.

2.2 المبادئ التي تقوم عليها فكرة الأمن القانوني

يعتبر الأمن القانوني ضرورة اجتماعية لا غنى عنها ، يحتوي على مجموعة من الركائز والأسس والمتمثلة في : عدم رجعية القوانين، بروز القاعدة القانونية من المجتمع ، واستقرار الاجتهاد القضائي ، وهي كلها تشكل دعامة الأمن القانوني.

1.1.2 عدم رجعية القوانين

هذا المبدأ عرف منذ زمن بعيد، واستعمل كمعيار لحل مشكلة تنازع القواعد القانونية من حيث الزمان من أجل استقرار المعاملات وتحقيق العدل ، وتعني هذه القاعدة العامة أن النص القانوني لا يسري أثره على الماضي وإنما يسري فقط على المستقبل ، فيطبق على الأفعال والمعاملات التي تمت بعد نشره ودخوله حيز التنفيذ ⁸ ، ، لأن تطبيق الأثر الرجعي للقانون سيؤدي إلى زعزعة المعاملات وضياع مصالح الأفراد بسبب تغيير

⁷ - يسري محمد العصار، الحماية الدستورية للأمن القانوني ، مجلة الدستورية، العدد الثالث، السنة الأولى، 2003، ص 51.

⁸ - حنان طهاري، آليات تحقق مقومات الأمن القانوني والمعوقات التي تعترضه، مجلة الدراسات القانونية والسياسية المجلد الثامن ، العدد الأول، جامعة عمار ثلجي ، الأغواط ، الجزائر، جانفي 2022 ص 169 ، الموقع الإلكتروني : <https://www.asjp.cerist.dz> ، تاريخ الاطلاع : 15-09-2022، الساعة : 12:45.

القانون الجديد لقواعد وأحكام تلك المعاملات ، لذلك فمبدأ عدم الرجعية لا يعدو كونه تطبيقا لمتطلبات الأمن القانوني تلك المتطلبات التي تقضي بأن يأمن الأفراد على مراكزهم القانونية التي تواجدوا فيها وحقوقهم التي اكتسبوها ، فلا يجوز المساس بها سواء بالتعديل أو الإلغاء عن طريق قانون لم يكن موجودا أثناء تكوين هذه المراكز.⁹

وهذا المبدأ له قيمة دستورية في العديد من المجالات منها: المجال الضريبي ، إذا نصت المادة 28 فقرة 03 من التعديل الدستوري 2020 " ... لا تحدث بأثر رجعي ، أية ضريبة ، أو جباية ، أو رسم أي حق كيفما كان نوعه ... " ، وفي المجال العقابي نصت عليه ضمنا المادة 43 من نفس التعديل الدستوري " لا إدانة إلا بمقتضى قانون قبل ارتكاب الفعل المجرّم " ولكنه يعتبر نتيجة حتمية لمبدأ عدم رجعية القوانين في المجال الجنائي، ليوضح قانون العقوبات الجزائري بموجب المادة 02 بصريح العبارة أنه " لا يسري قانون العقوبات على الماضي إلا ما كان منه أقل شدة " ¹⁰ ، وفي المجال المدني نصت المادة 02 من القانون المدني الجزائري " ... لا يسري القانون إلا على ما يقع في المستقبل ولا يكون له أثر رجعي ... " ¹¹ .

2.1.2 انبعاث القاعدة القانونية من المجتمع

ونعني به أن تكون القاعدة القانونية عاكسة للمجتمع بطرقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وليست تقليد أو نسخ كلي للتشريعات الأخرى نظرا لاختلاف المجتمعات عن بعضها البعض ¹² فالقانون مرآة المجتمع لا بد أن يكون وليد البيئة الاجتماعية التي نشأ فيها ليعبر عن احتياجات وضرورات المجتمع، وينظم العلاقات المتشابكة التي تفرزها المعاملات الإنسانية ، فكلما كانت القوانين ملائمة للمجتمع كلما حققنا الأمن القانوني.

1.2.3 استقرار الاجتهاد القضائي

الاجتهاد القضائي هو الحل الذي تتخذه الجهة القضائية في قضية معروضة أمامها في حالتي عدم وجود النص القانوني الواجب التطبيق أو غموضه أو عدم كفايته ، وقد خول التعديل الدستوري لسنة 2020 لأعلى الجهتين القضائيتين في الدولة مهمة توحيد الاجتهاد القضائي وذلك

⁹ - د/ هانم أحمد محمود سالم، ضمانات تحقق الأمن القانوني ودور المحكمة الدستورية العليا في كفالاته ، (دراسة فقهية قضائية مقارنة) ، المجلد 52، العدد 02 جامعة المنوفية ، كلية الحقوق (الدراسات العليا والبحوث) ، مصر ، 2020 ، ص30، الموقع الإلكتروني : <https://jslem.journals.ekb.eg> ، تاريخ الاطلاع : 28-10-2022 ، الساعة 14:30.

¹⁰ - الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 08 يونيو 1966 ، المتضمن قانون العقوبات ، جريدة رسمية ، عدد 49 ، صادرة بتاريخ 10 يونيو 1966 ، المعدل والمتمم.

¹¹ - الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 ، المتضمن القانون المدني ، جريدة رسمية ، عدد 78 ، صادرة بتاريخ 30 سبتمبر 1975 ، المعدل والمتمم.

¹² - حنان طهاري ، مرجع سابق ، ص 169 .

بموجب نص المادة 179 فقرة 03 " ...تضمن المحكمة العليا ومجلس الدولة توحيد الاجتهاد القضائي في جميع أنحاء البلاد ، ويسهران على احترام القانون... " .

وانطلاقاً من قاعدة لا اجتهاد مع وضوح النص، فإن النص القانوني الواضح لا يحتاج إلى تفسير بل يطبق بكل سهولة ، ولكن في حالات معينة يلعب التفسير القضائي دوراً مهماً من أجل إعطاء الحل القانوني للنصوص الغامضة وتفادي بعض حالات القصور التشريعي فيصبح الاجتهاد القضائي وكأنه يمثل مصدراً مباشراً للقانون¹³.

والاجتهاد القضائي لا بد أن يكون مستقراً أو ثابتاً ولا يتناقض مع تفسير سابق للقانون ، أو مخالفاً لاجتهاد قضائي مستقر وإلا أصبح يمس بمبدأ الأمن القانوني ، وهو الاتجاه الذي سلكه رئيس محكمة النقض الفرنسية " جاي كانفيت " **Guy Canivet** بمناسبة الاجتماعات الثالثة للقانون المدني المكرس للنشاط المعياري لمحكمة النقض و سنة 2004¹⁴.

كذلك العدول عن الاجتهاد القضائي يتعارض مع فكرة الأمن القانوني بسبب نسخه للقاعدة الاجتهادية المستقرة دون إعلام المتقاضين بذلك مقدماً، مما ينجر عنه تقويض قدرته على التوقع ومجازاته على النقيض من قصده المشروع، ولكنه لا بد أن يكون مسبباً ، وأن يتم خلال فترة زمنية طويلة حتى لا يمس بمبدأ الأمن القانوني ، وأن يمس المسائل الهامة للدولة فقط .

2. اعتبارات الأمن القانوني في القضاء الدستوري

تلعب الرقابة القضائية على دستورية القوانين دوراً هاماً في صيانة مبدأ سمو الدستور والمحافظة على علويته وسموه ، مع إلزام كل سلطة حدودها الدستورية التي حددها لها الدستور، لأن الرقابة التي تمارسها المحكمة الدستورية هي رقابة على الأمن القانوني بالدرجة الأولى تتطلب ضبط عملية التشريع والبعد عن المصالح الضيقة عند صياغة القوانين لضبط مسارها وضمان حقوق وحريات الأفراد ، نظراً لقيام القاعدة القانونية تقوم على عنصرين هامين يتمثلان في الصياغة والعلم .

1.2 رقابة القضاء الدستوري على الصياغة التشريعية

الصياغة التشريعية: وسيلة فنية ضرورية لإنشاء القاعدة القانونية وتأطير العملية التشريعية بحيث يتم تحويل الأفكار القانونية من مجرد أفكار إلى صيغ مكتوبة بطريقة احترافية قانونية تخرج في شكل نصوص تشريعية ملزمة ، فهي ليست مجرد إفراغ للنصوص في قوالب شكلية ، وإنما عبارة عن

¹³ - أ د/ مازن ليلو راضي ، الأمن القضائي وعكس الاجتهاد في القضاء الإداري ، المجلة السياسية والدولية، العدد 41-42، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، العراق ، 2019/12/31 ، ص 132، الموقع الإلكتروني : <https://search.emarefa.net> ، تاريخ الاطلاع : 15-10-2022، الساعة 18:25.

¹⁴ - https://www.courdecassation.fr/formation_br_4/2005_2033/jurisprudentielle_securisation_8052.html ?idprec.consulte le 26/10/2022.

فكر قانوني يرد النصوص لضوابطها القانونية التزاما بالأصول المنطقية ، فيجمع المشرع المواد الخام ويضعها في قوالب أو نماذج تشريعية، ثم يأتي دور (الصائغ) الذي يتولى تحويل المواد الخام (المعطيات والأهداف) إلى نصوص قانونية قابلة للفهم والتطبيق¹⁵.

1.1.2 الاستقرار القضائي على إخضاع الصياغة التشريعية للرقابة القضائية

لقد أثار موضوع إخضاع الصياغة التشريعية لرقابة القاضي الدستوري جدلا فقهيا كبيرا بين مؤيد ومعارض لهذا النوع من الرقابة ، فالإتجاه التقليدي أقر بعدم خضوع الصياغة التشريعية لرقابة القاضي الدستوري نظرا لاعتبار الصياغة جزءا من السلطة التقديرية للمشرع ، وأن القاضي الدستوري يبسط رقابته على القواعد القانونية لا النصوص التشريعية ، في حين أقر الإتجاه الثاني بجواز الرقابة على الصياغة التشريعية لنصوص معينة مثل : النصوص المتعلقة بالتجريم والعقاب ، والحقوق والحريات نظرا لخصوصية هذه التشريعات ، وهذا الإتجاه تبنته المحكمة الدستورية العليا في مصر عندما أقرت بأن " غموض النصوص العقابية يعني انفلاتها من ضوابطها وتعدد تأويلاتها ، فلا تكون الأفعال التي منعها المشرع أو طلبها محددة بصورة يقينية، بل شبكا أو أشراكا يلقيها المشرع متصيدا باتساعها أو إخفائها من يقعون تحتها أو يخطئون مواقعها"¹⁶.

أما الإتجاه الثالث فقد تبنى صراحة إخضاع الصياغة التشريعية لرقابة القضاء الدستوري استنادا إلى أن وضوح التشريع يشكل قيمة دستورية وهو الإتجاه الذي تبناه المجلس الدستوري الفرنسي حديثا سنة 2004 ، الذي أصبح لم يكتف بمراقبة مدى وضوح أو عدم وضوح التشريع بل بدأ يراقب نوعية الصياغة التشريعية ، لأن مبدأ وضوح التشريع يفرض على المشرع تبني أحكاما دقيقة وصيغ غير مبهمه بهدف حماية أشخاص القانون من أي تفسير مخالف للدستور ، أو من أي تعسف للسلطة المنفذة للقانون.¹⁷

أما المؤسس الدستوري الجزائري، فقد أقر الرقابة على دستورية القوانين في التعديل الدستوري لسنة 2020 بصفة عامة دون تخصيص الصياغة التشريعية وذلك بموجب نص المادة 190 " بالإضافة إلى الاختصاصات التي خولتها إياها أحكام أخرى في الدستور ، تفصل المحكمة الدستورية بقرار في دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات ... " ، ولكن ضمينا نجد المجلس الدستوري سابقا (المحكمة الدستورية حاليا) تمارس الرقابة على الصياغة التشريعية من خلال نصه على ضرورة الالتزام ببعض الأصول والمبادئ أثناء نظره الرقابة على دستورية القوانين .

2.1.2 الأصول والمبادئ التي يعتمد عليها القاضي الدستوري في رقابة الصياغة التشريعية

¹⁵ - د/ مروان محمد محروس المدرس ، رقابة القضاء الدستوري على الصياغة التشريعية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، السنة الخامسة، ماي 2017 ، ص 500 ، الموقع الالكتروني :

<https://kilaw.edu.kw>

¹⁶ - د/ أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، الطبعة الثانية ، دار الشروق ، القاهرة، 2000 ، ص 244.

¹⁷ - د/ مروان محمد محروس المدرس، مرجع سابق ، ص 514 .

يعتمد القاضي الدستوري على مجموعة من المبادئ والأصول في رقابته على الصياغة التشريعية من بينها :

أولا - ضرورة التعبير بأمانة عن المصطلحات السائدة في العرف التشريعي بالدولة

التشريع لابد أن يصاغ بلغة ومصطلحات الدولة التي سيطبق فيها، وبالتالي يجب أن تكون هذه الصياغة منسجمة مع السياق القانوني ثم مع المصطلحات السائدة مع باقي التشريعات الأخرى السارية المفعول، حفاظا على وحدة المصطلحات وتجنبنا لكل تداخل أو التباس، وهو ما عبر عنه المجلس الدستوري الجزائري سابقا بضرورة تعبير المشرع بأمانة عن المصطلحات السائدة في الدستور¹⁸، ففي رأي سابق للمجلس الدستوري تحت رقم 98/06 المؤرخ في 19 ماي 1998 المتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وسير عمله للدستور فيما يخص عنوان وبعض أحكام القانون العضوي، اعتبر المشرع باستعماله في عنوان هذا القانون العضوي وفي بعض أحكامه مصطلحات "صلاحيات"، "سير"، "تسيير" فإنه لم يعبر بأمانة عن المصطلحات المقابلة لها في المادة 153 من الدستور والمتمثلة في "اختصاصات" و"عمل"¹⁹، وفي قرار للمحكمة الدستورية حاليا رقم 22/04 مؤرخ في 29 يونيو 2022 المتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد إجراءات وكيفية الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية للدستور، أشارت المحكمة الدستورية الجزائرية إلى أنه "وانسجاما مع هذه العبارة يتعين على المشرع احترام هذه الصياغة بضبط النص على النحو الآتي: "تخطر المحكمة الدستورية..... وتوافق القوانين والتنظيمات مع المعاهدات...". وذلك تماشيا مع ما أستعمله المؤسس الدستوري في المادة 190 فقرة 04 " تفصل المحكمة الدستورية بقرار حول توافق القوانين والتنظيمات مع المعاهدات " ²⁰.

ثانيا - تجنب المصطلحات غير المعروفة في العرف التشريعي بالدولة

بمناسبة رأي سابق للمجلس الدستوري الجزائري رقم 16/02 دعا المجلس الدستوري المشرع إلى تجنب المصطلحات غير المعروفة والغريبة عن العرف التشريعي في صياغة القوانين، وأعتبر أن استعمال المشرع لعبارة " الجنايات غير العمدية " من شأنه أن يخل بحقوق المتقاضين المكرسة دستوريا لأن هذه العبارة غير مكرسة لا في الدستور الجزائري ولا في التشريع المعمول به ²¹.

¹⁸ - بوزيد بن محمد، احترام أصول الصياغة التشريعية في ضوء اجتهادات المجلس الدستوري الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020، ص 49، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.creist.dz>، تاريخ الاطلاع: 30-10-2022، الساعة: 20:22.

¹⁹ - جريدة رسمية، عدد 37، صادرة بتاريخ 01 يونيو 1998.

²⁰ - جريدة رسمية، عدد 51، صادرة بتاريخ 31 يوليو 2022.

²¹ - رأي رقم 02/ر.ق.ع.م.د/16 مؤرخ في 11 أوت 2016، المتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات للدستور، جريدة رسمية، عدد 50، صادرة بتاريخ 28 أوت 2016.

ثالثا - ضرورة تحري الدقة والوضوح وعدم التناقض في صياغة التشريعات

يقتضي المبدأ الدستوري أن تصدر السلطة التشريعية تشريعات واضحة بعيدة عن الغموض وعدم التحديد خاصة في مجال القانون الجنائي لأن مفهوم الأمن القانوني يتجسد في وضوح القواعد القانونية وإمكانية الوصول إليها والإلمام بها ، ومن ثم القدرة على التنبؤ بالأوضاع القانونية بما ييسر من مهمة المشرع في الوقوف على نقض دستورية التشريعات فيتجنبها ، ويسهل من مهمة المخاطبين بالتشريعات في تقدير من مدى دستورتها²² لأن الغموض في النص القانوني يكون عند إيراد نص يحتمل أكثر من تأويل ، مثل ما ورد في المادة 397 من القانون المدني الجزائري " إذا باع شخص شيئا معينا بالذات وهو لا يملكه ، فللمشتري الحق في إبطال البيع ... " وكلمة إبطال تثير العديد من الإشكالات ، والبطلان قد يكون إما مطلق أو نسبي .

وقد أكد المجلس الدستوري الجزائري في العديد من آراءه على مدى حرصه على ضرورة صياغة عبارات التشريع بوضوح لتفادي الألفاظ والعبارات الغامضة، واستعمال التعابير غير الملائمة غيرها.

2.2 التحفظات التفسيرية

يتجلى دور القاضي الدستوري في الإصلاح التشريعي من خلال دوره في التفسير، الهادف إلى التقليل من الأحكام الصادرة بعدم الدستورية والمحافظة على النص القانوني من الإلغاء ، فيلجأ إلى إعطاء تفسير للنص القانوني بمهدف مطابقته للدستور²³ ، بعد إزالة الغموض والتعارض الذين يشوبان النصوص الدستورية ، ويرسم بذلك الطريق الذي ينبغي أن تسلكه عملية تشريع القانون وتنفيذه وتطبيقه.

وتعتبر تحفظات التفسير أداة فعالة ووسيلة يمكن أن يلجأ إليها القاضي الدستوري للمحافظة على الأمن القانوني بصفة عامة، وتجنب التصادم مع السلطة التشريعية بوجه خاص، فهي وسيلة تقع في منطقة وسط بين التصريح بعدم الدستورية أو التصريح بدستوريته.²⁴

وبالرجوع إلى نصوص مواد التعديل الدستوري لسنة 2020 نجد المؤسس الدستوري ركز على نوعين من التفسير : وهما التفسير التبعي المتمثل في الرقابة على دستورية القوانين والتنظيمات والمعاهدات، الذي كان متبعا سابقا في ظل المجلس الدستوري مع إدخال بعض التعديلات بموجب

²² - سعيد بن علي بن حسن المعمرى، رضوان أحمد الحاف ، مبدأ الأمن القانوني ومقومات الجودة التشريعية ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول جامعة المنصورة ، كلية الحقوق ، مصر ، مارس، 2022، ص 45، الموقع الإلكتروني : <https://mjle.journal.ekb.eg> ، تاريخ الاطلاع : 10-10-2022، الساعة 20:19 . تاريخ الاطلاع : 12-10-2022، الساعة 14:12.

²³ - فوزية قاسي ، متطلبات تكريس دولة القانون : دسترة مبدأ الأمن القانوني (دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والجزائرية) ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران 02 محمد بن أحمد ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2018/2017 ، ص 240 .

²⁴ - د/ أحمد لعروسي ، العربي بن شهرة ، دور القاضي الدستوري في تحقيق العدالة التشريعية ، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد الأول ، المجلد الخامس ، جامعة الطاهر مولاوي ، سعيدة ، الجزائر، 2018، ص 114-126 ، الموقع الإلكتروني : <https://www.asjp.creist.dz> ، تاريخ الاطلاع : 30-10-2022، الساعة 21:30.

التعديل الدستوري لسنة 2020، وتفسير مستقل لأحكام الدستور جاء به التعديل الدستوري 2020 ولم يكن معروفا سابقا، والمنصوص عليه في المواد : 190 و 192 الخاصة برقابة التوافق ، وبشأن تفسير حكم أو عدة أحكام دستورية إذا أثارت خلافا بين السلطات الدستورية ، وقد أصدرت المحكمة الدستورية الجزائرية مؤخرا رأي رقم 01-23 المتعلق بتفسير المادة 127 من الدستور بالرغم من نص هذه المادة لم يثر أي خلاف حول مضمونه ، وانما من باب إزالة الغموض على نص المادة فقط.²⁵

1.2.2 : أنواع التحفظات التفسيرية

ترجع الجذور التاريخية لظهور هذا النوع من الرقابة إلى قضاء المجلس الدستوري الفرنسي في مجال رقابته على اللوائح البرلمانية²⁶ ومن ثم تأثر بها المجلس الدستوري الجزائري سابقا (المحكمة الدستورية حاليا).

أولا- تحفظات التفسير البناءة (الخلاقة أو المنشئة)

يقوم القاضي الدستوري في هذا النوع من التفسير بإضافة إلى النص القانوني ما ينقصه لكي يصبح مطابقا للدستور، فتكون له بذلك وظيفة إنشائية، وهو ما ذهب إليه العميد لوي فافور Favoreu بقوله " أن التفسير المنشئ يهدف إلى إضافة نص القانون ما ينقصه حتى يكون النص دستوريا ".²⁷

وعليه فإن آلية التفسير المنشئ تتيح للقاضي الدستوري تضمين النص بعض الأحكام، أو استبدال بعض قواعده بقاعدة أو مجموعة من القواعد بهدف سد النقص الذي جاء به النص، وهدف القاضي الدستوري من ذلك هو تفادي الحكم بعدم الدستورية.²⁸

والأحكام التي تبني على التفسير المنشئ إما أن تكون أحكام مضافة (additives) عن طريق تدخل مباشر من القاضي الدستوري لسد النقص الذي يشوب النص الخاضع لرقابته ، وإما أن تكون استبداليه (substitutives) : يقوم عن طريقها القاضي الدستوري باستبدال

²⁵ - رأي رقم 01/ ر.م. د. / مؤرخ في 07 أوت 2023 المتعلق بتفسير المادة 127 من الدستور، جريدة رسمية ، عدد 59، صادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2023.

²⁶ - أنظر القرار رقم 59/02 الصادر في 17-18-24 جويلية 1959 المتعلق بالرقابة الدستورية على لائحة الجمعية الوطنية.

- وكذلك القرار رقم 69/37 الصادر في 20-11-1969 المتعلق بالرقابة على بعض التعديلات المدخلة على لائحة الجمعية الوطنية ، الموقع الإلكتروني : www.conseil-constitutionnel.fr

²⁷ - Favoreu (L.); La décision de constitutionnalité, R.I.D.C, Paris, 1986, P.622.

56. Mauro Cappelletti; le pouvoir des juges , Éd., Economica , 1990, P.30.

²⁸ - ميشم حنظل شريف ، صبيح وحوح حسين الصباح، دور القاضي الدستوري في التفسير المنشئ (دراسة مقارنة) ، مجلة جامعة بابل للدراسات القانونية ، مجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني ، العراق ، 2017 ، ص 523، الموقع الإلكتروني : <https://www.iasj.net> ، تاريخ الاطلاع : 10-02-2019 ، الساعة : 13:30.

بعض ما يحتويه النص الخاضع للرقابة من قواعد تشريعية بقواعد ذات طبيعة قضائية ، يرى القاضي من شأنها أن تجعل النص أكثر قدرة على بلوغ مرماه في تسوية المسألة التي صدر بتنظيمها حتى ولو أدى ذلك إلى استبدال ألفاظ النص بألفاظ أخرى أكثر تعبيراً عن المعنى الجديد .

ثانيا - تحفظات التفسير الموجهة

يكون التحفظ التفسيري توجيهياً عندما يتضمن قرار المجلس أو المحكمة توجيهات وإرشادات محددة إلى السلطات المكلفة بتطبيق النص أو القانون الذي نتج التحفظ من رقبته كالسلطة اللائحية أو الجهات القضائية (العادي والإداري) وكذلك المشرع في أحيان نادرة .

ثالثا - تحفظات تفسيرية تحييدية

هي تفسيرات يحدّد بها المجلس الدستوري الحكم المراقب عن المعنى المعيب وغير الصحيح له ، ليثبت ببساطة أن المدلولات التي تبديها صياغة هذا النص مجرّدة من القوة القانونية فيمحو آثار غموضها²⁹ ، وتهدف هذه التقنية إلى حرمان الحكم التشريعي من بعض الآثار القانونية أو إلى استبعاد المعاني المخالفة للمبادئ الدستورية بحيث يخلصها من آثارها السلبية.

2.2.2 : تطبيقات الاجتهاد الدستوري الجزائري في مجال التحفظات التفسيرية

بالرجوع إلى اجتهاد المجلس الدستوري الجزائري سابقا نجده جسد الأنواع الثلاثة للتفسير عبر ممارسته لدوره الاجتهادي، في رأي له رقم 2016/03 ، المؤرخ في 2016/06/11 وفي معرض مناقشته للمادة 04 منه اعتبر المجلس الدستوري أن المشرع بتحديد " لمقر الهيئة العليا لمدينة الجزائر يكون قد أغفل السلطة المخولة لرئيس الجمهورية أثناء الحالة الاستثنائية ... وأن الاجتهاد المستقر كرس مبدأ عدم إغفال سلطة رئيس الجمهورية ، وبالنتيجة تعد المادة 04 من القانون العضوي مطابقة جزئياً للدستور " فقام بإضافة ما ينقصها " ، مراعاة أحكام المادة 107 من الدستور، يحدد مقر الهيئة في الجزائر العاصمة " .³⁰

كذلك ما ورد في الرأي رقم 12/02 المؤرخ في 08 جانفي 2012 المتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالإعلام للدستور ، في معرض مناقشته للمادة 45.³¹

²⁹ - د/ محمد منير حساني ، السياسة التفسيرية في الاجتهاد الدستوري الجزائري مقارنة بالاجتهاد الدستوري الفرنسي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة التاسعة ، العدد الثاني ، العدد التسلسلي 34 ، يونيو 2021 ، ص 588، الموقع الإلكتروني : <https://kilaw.edu.kw>

³⁰ - رأي رقم 03/ر.ق.ع/م.د/16 مؤرخ في 11 أوت 2016 المتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات للدستور، جريدة رسمية ، عدد 50 ، صادرة بتاريخ 28 أوت 2016.

³¹ - رأي رقم 02/ر.م.د/12 مؤرخ في 08 جانفي 2012 المتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالإعلام للدستور، جريدة رسمية ، عدد 02 ، صادرة بتاريخ 15 جانفي 2012.

أما بالنسبة للتحفظات التفسيرية الاستبدالية نجد تطبيقه في رأي المجلس الدستوري رقم 02 المؤرخ في 2017/07/25 ، فيما يخص استعمال مصطلحي "النصوص القانونية" و "نص القانون" ، واستبدل المجلس منطوقه كلمة " النصوص القانونية" بكلمة " النصوص" .³²

وبالنسبة للتفسير التوجيهي نجد رأي المجلس الدستوري رقم 2018/03 الذي قدم بموجبه توجيهات تفسيرية للسلطة القضائية فيما يخص تطبيق المادة 09 المتعلقة بشروط الدفع بعدم الدستورية ، وصرح بمطابقة هذه المادة للدستور شرط مراعاة هذا التحفظ.³³

وما ورد في قرار المحكمة الدستورية رقم 03-22 المتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد طرق انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء وقواعد تنظيمه وعمله للدستور، ووجهت للمشرع التقييد بالعبارات الواردة بالدستور فيما يخص استعمال عبارة " شخصيات وطنية" على اعتبار أن الأحكام الواردة في الدستور تحدد اختيار الشخصيات حسب كفاءاتهم، أقرت بمطابقة المادة جزئيا للدستور مع إعادة صياغتها.³⁴

كما تحفظت المحكمة الدستورية الجزائرية في قرار لها صادر بتاريخ 10 ماي 2022 على استعمال المشرع لمصطلحي " غرف" و " رؤساء غرف" في المادتين 32، 34 من القانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي موضوع الاخطار، وذلك في شكل توجيهي للسلطة التشريعية عن طريق أمر، حددت من خلاله المحكمة الدستورية الاطار العام الذي ينبغي أن يكون في سياقه النص حتى يصبح مطابقا للدستور.³⁵

خاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية نستنتج أن الأمن القانوني بات ضرورة هامة للحفاظ على استقرار المراكز القانونية للأفراد المكفولة دستوريا والقضاء الدستوري هو الضامن للموازنة بين التشريعات الصادرة من السلطة التشريعية والأمن القانوني من خلال بسط رقابته على هذه التشريعات عن طريق الرقابة على دستورية القوانين لضمان إصدار تشريعات متطابقة مع الدستور للحد من الآثار السلبية الناتجة عن سن قوانين تتسم بالغموض وعدم الوضوح ، وتعرضها للتغيير والتعديل، سواء كان ذلك عن طريق الرقابة على الصياغة التشريعية للقوانين أو عن طريق التحفظات التفسيرية.

32 - رأي رقم 02/ر.ن.د.م/د. 17، مؤرخ في 25 يوليو 2017 ، المتعلق بمراقبة مطابقة النظام الداخلي للدستور، جريدة رسمية ، عدد 49، صادرة بتاريخ 22 أوت 2017.

33 - رأي رقم 03/ر.ق.ع. 18، مؤرخ في أوت 2018 المتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد شروط وكيفية تطبيق الدفع بعدم الدستورية للدستور، جريدة رسمية ، عدد 54 ، صادرة بتاريخ 05 سبتمبر 2018 .

34 - جريدة رسمية ، عدد 44، صادرة 27 يونيو 2022.

35 - قرار رقم 01/ق.م.د/ر م د/د 22 مؤرخ في 10 ماي 2022، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي للدستور، جريدة رسمية ، عدد 41، صادرة بتاريخ : 16 جوان 2022 .

وقد كرس المؤسس الدستوري الجزائري في التعديل الدستوري 2020 مبدأ الأمن القانوني وبالتالي أصبح ذا قيمة دستورية يلتزم به واضعي القانون أو القضاة أنفسهم ، مما يدل على أن المؤسس الدستوري الجزائري عزز أحد المبادئ الأساسية في بناء دولة القانون في ظل وجود رقابة قضائية على دستورية القوانين قمتها المحكمة الدستورية .

وإن كان المجلس الدستوري سابقا قد حقق الأمن القانوني بنفسه دون الارتكاز على سند دستوري في مجال رقابته على دستورية القوانين من خلال آرائه وقراراته عن طريق المزاوجة بين العدالة الأوروبية والفرنسية في مجال التفسير التبعي، إلا أنه لم يصل إلى الهدف المنشود بسبب غلبة الصراعات السياسية على عمله.